E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDPD/2004/IG.2/5
11 November 2004
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

لجنة الموارد المائية
الدورة السادسة
بيروت، ٢-٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤

البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت

الإطار الاستراتيجي المقترح لعمل الإسكوا لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ في مجال المياه

البرنامج الفرعي ١- السياسات المتكاملة لإدارة الموارد الإقليمية من أجل التنمية المستدامة

يعرض على لجنة الموارد المائية في إطار هذا البند البرنامج الفرعي الذي يشمل، ضمن ما يشمل، قضايا المياه من الوثيقة A/59/6 (Prog.18) المتضمنة الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، لأخذ العلم به. ويضم هذا الإطار الاستراتيجي جزءين في وثيقة واحدة: (أ) الخطوط العريضة للخطة؛ (ب) والخطة البرنامجية لفترة السنتين التي ستحل محل الخطة المتوسطة الأجل الحالية لفترة أربع سنوات.

وقد عُرض الإطار الاستراتيجي المقترح على لجنة البرنامج والتنسيق في نيويورك في دورتها الرابعة والأربعين التي عقدت خلال الفترة من ٧ حزيران/يونيو إلى ٢ تموز/يوليو ٢٠٠٤. وبعد إدخال التعديلات التي اتفقت عليها الدول الأعضاء في لجنة البرنامج والتنسيق على الإطار الاستراتيجي، يعرض على الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين، وذلك عملاً بالقرار ٢٦٩/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ بشأن تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات، والذي تطلب الجمعية العامة بموجبه إلى الأمين العام أن يعدّ، على أساس تجريبي، إطاراً استراتيجياً لتقديمه إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين. والورقة المعروضة على لجنة الطاقة أخذت من الوثيقة A/59/6 (Prog.18)، وهي تتضمن التوجه العام للبرنامج ١٨ الذي يتناول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا والبرنامج الفرعي ١ المعني بالسياسات المتكاملة لإدارة الموارد الإقليمية من أجل التنمية المستدامة.

ويضمّ هيكل البرنامج ١٨ سبعة برامج فرعية، ستة منها أقرتها الإسكوا في دورتها الاستثنائية الرابعة، التي عُقدت في آذار/مارس ٢٠٠٢، وبرنامج فرعي جديد. وهذه البرامج هي:

البرنامج الفرعي ١- السياسات المتكاملة لإدارة الموارد الإقليمية من أجل التنمية المستدامة
البرنامج الفرعي ٢- السياسات الاجتماعية المتكاملة
البرنامج الفرعي ٣- التحليل والتنبؤ الاقتصادي من أجل التنمية الإقليمية

البرنامج الفرعي ٤- التكامل الإقليمي والتعامل مع العولمة
البرنامج الفرعي ٥- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التكامل الإقليمي
البرنامج الفرعي ٦- الاستفادة من الإحصاءات المقارنة لتحسين التخطيط واتخاذ القرار
البرنامج الفرعي ٧- النهوض بالمرأة وتمكينها.

والجدير بالذكر أن الإطار الاستراتيجي المقترح لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ المتعلق باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا قد عرض على نقاط الاتصال في الدول الأعضاء وعلى اللجنة الاستشارية في اجتماعها الذي عقد في ٢ حزيران/يونيو ٢٠٠٤. وهو يرسم التوجه العام لعمل الإسكوا دون التطرق إلى الأنشطة التي سيجري الاضطلاع بها. ولذلك من المطلوب أخذ العلم به، وتحديد سلم الأولويات المذكورة في البرنامج الفرعي ١، واقتراح أنشطة مناسبة تتفق على أهميتها الدول الأعضاء.

التوجه العام

١٨-١ يتمثل التوجه العام للبرنامج في تعزيز التنمية المستدامة الشاملة والمتكاملة وتعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة، وإرساء وتوطيد العلاقات الاقتصادية بين البلدان الأعضاء وغيرها من بلدان العالم (الإسكوا القرار ٢٢٠ (د-٢٠)). وتضطلع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بمسؤولية تنفيذ هذا البرنامج.

١٨-٢ ويستمد البرنامج سياسته العامة من قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨١٨ (د-٥٥) المؤرخ ٩ آب/أغسطس ١٩٧٣، والمنشئ للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، و١٩٨٥/٦٩ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليو ١٩٨٥، الذي عُدلت بموجبه صلاحيات اللجنة بحيث يُرسخ البعد الاجتماعي في مهامها. كما يستمد البرنامج توجهه من قرار الإسكوا ٢٢٠ (د-٢٠) المؤرخ ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٩، بشأن اعتماد الدول الأعضاء في اللجنة لإعلان بيروت الذي تضمن رؤية لتعزيز دور اللجنة على الصعيد الإقليمي؛ ومن التوصية الصادرة عن الإسكوا في دورتها الحادية والعشرين (أيار/مايو ٢٠٠١) بشأن تركيز أنشطة اللجنة على عدد محدود من الأولويات، والتركيز على التكامل الإقليمي العربي، ودراسة الآليات الكفيلة بتفعيله (E/2001/41، الفقرة ٨٢). ويستمد البرنامج توجهاً إضافياً من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية في النتائج التي خلصت إليها المؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة والاتفاقات الدولية التي تم إبرامها منذ عام ١٩٩٢ (A/58/16، الفقرة ٨١)، ولا سيما تلك المعنية بالتجارة والتنمية المستدامة والتنمية الاجتماعية والتمويل والإعلام وتكنولوجيا الاتصالات.

١٨-٣ وفي فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ستعزز الإسكوا التوجه الذي نتج عن عملية الإصلاح وإعادة الهيكلة اللتين اضطلعت بهما اللجنة في فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، وذلك لاستخدام كامل طاقاتها وتحقيق الفائدة على صعيد تحسين النواتج البرنامجية. وتبقى مجالات الأولوية التي حددت لتلك الفترة، وهي العولمة والتكامل الإقليمي، والسياسات الاجتماعية، والمياه والطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، سارية المفعول وتتجسد في الإطار الاستراتيجي. وهذه الأولويات هي في الواقع جزء متكامل من الأجندة العالمية وتراعي في الوقت نفسه خصوصيات المنطقة.

١٨-٤ وبوجه عام، يلتمس البرنامج تشجيع الوصول إلى نتائج إيجابية في (بلدان) منطقة غربي آسيا في المجالات الرئيسية التي يتضمنها إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية والأهداف الإنمائية للألفية. ويتمحور البرنامج حول سبعة برامج فرعية مستقلة ومتكاملة، وهو إذ يرتكز على العمل التحليلي والبحثي "normative" وعلى التعاون والتنسيق الإقليميين، يستهدف، خصوصاً، تعزيز بناء القدرات، بناء على طلب الدول الأعضاء، لتكوين توافق في الآراء والتفاوض على اتفاقات في المنتديات العالمية والإقليمية؛ وصياغة السياسات والاستراتيجيات والبرامج والتدابير وتنفيذها ورصدها؛ وكذلك لإنشاء الآليات ذات الصلة وإدارتها. وإحدى الخصائص البارزة للاستراتيجية هي تقوية قدرة البلدان الأعضاء في الإعداد للأهداف المتفق عليها دولياً ورصدها ومتابعتها، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية والنتائج التي خلصت إليها المؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة والاتفاقات الدولية التي تم إبرامها منذ عام ١٩٩٢ (A/58/16، الفقرة ٨١)، وذلك تحقيقاً للأهداف والغايات المتفق عليها. ومن العناصر الهامة الأخرى أيضاً إيجاد الوعي، والحوار بشأن السياسة العامة، والدعوة والمشورة، وتقاسم المعرفة وإقامة الشبكات، والتدريب والدعم الفني، وكذلك بناء الشراكات.

١٨-٥ وبما أن منطقة غربي آسيا لا تزال تعاني من عدم الاستقرار وتتوق إلى السلم، ستواصل الإسكوا التركيز بشكل خاص على البلدان الخارجة من النزاعات وتوجيه مسيرة الانتعاش

(الإسكوا القرار ٢٤١ (د-٢٢)). فالوضع المتغير الراهن في المنطقة يستلزم مرونة لضمان سرعة الاستجابة للقضايا الناشئة، ومنها تحديداً عمالة الشباب، والمشاركة في مبادرات خاصة.

١٨-٦ وضماناً للتناسق على صعيد المنظومة، ستضطلع الإسكوا بعملها بالتعاون والتنسيق الوثيقين مع هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة، منها مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية. وبوصفها عضواً في اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ستولي الإسكوا اهتماماً لضمان الوضوح في أدوار ومسؤوليات الهيئات العالمية والإقليمية فيما يتعلق بمتابعة الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية والنتائج التي خلصت إليها المؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة والاتفاقات الدولية التي تم إبرامها منذ عام ١٩٩٢. وستواصل الإسكوا التعاون مع المنظمات الإقليمية والوطنية وكذلك مع المجتمع المدني والقطاع الخاص.

البرنامج الفرعي ١- السياسات المتكاملة لإدارة الموارد الإقليمية من أجل التنمية المستدامة

الهدف: تحسين الإدارة والاستخدام المستدامين للموارد الطبيعية في المنطقة مع التركيز خصوصاً على المياه والطاقة وحماية البيئة وقطاعات الإنتاج.

الإنجازات المتوقعة		مؤشرات الإنجاز
(أ) زيادة قدرة البلدان الأعضاء على صياغة واعتماد سياسات وتدابير متكاملة وسليمة بيئياً وإدخال آليات لتحسين الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، مع التركيز خصوصاً على المياه والطاقة وحماية البيئة وقطاعات الإنتاج.	(أ) (١)	زيادة عدد البلدان الأعضاء التي تصوغ وتعتمد سياسات وتدابير وتدخل آليات من شأنها تحسين الاستخدام والإدارة المستدامين للموارد الطبيعية؛
	(٢)	زيادة عدد السياسات التي تعتمدها وتنفذها بلدان المنطقة لحماية البيئة وخفض التلوث.
(ب) تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدرتها التنافسية عن طريق بناء الشبكات والتكتلات والابتكار وتسخير التكنولوجيا.	(ب) (١)	زيادة عدد رابطات الأعمال التجارية التي تسهل إنشاء التكتلات والشبكات من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
	(٢)	زيادة عدد التدابير المعتمدة لتحسين استخدام التكنولوجيا والابتكار.
(ج) زيادة تطبيق التدابير والنهج المتصلة بالإدارة المتكاملة للموارد المائية في المنطقة بهدف درء النزاعات التي تنجم عن المياه والبيئة.	(ج)	زيادة عدد التدابير التي تطبقها الدول الأعضاء بشأن الإدارة المتكاملة للموارد المائية والموارد المائية المشتركة والآثار البيئية.

الاستراتيجية

١٩-٧ تعاني منطقة الإسكوا من ندرة الموارد المائية التي يزيد من تفاقمها عدم الكفاءة في استخدام هذه الموارد، كما يظهر من أنماط الاستهلاك المتسمة بالهدر، لاسيما في القطاع الزراعي. كما تعاني المنطقة من تنازع في الحقوق على الموارد المائية المشتركة. ومن جهة أخرى، شجعت وفرة الطاقة الأحفورية أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة مع ما تلحقه من ضرر بالبيئة. وعلى الرغم من وفرة موارد الطاقة التقليدية والمتجددة، لا تزال الأرياف تحصل على قدر محدود من خدمات الطاقة. وتعاني قطاعات الإنتاج من تدني الإنتاجية وضعف القدرة التنافسية، وبسبب عدم كفاءة استخدام الموارد، وعدم كفاءة إقامة الشبكات والتكتلات، وسوء استخدام التكنولوجيا. ولم تؤخذ تكاليف حماية البيئة بعد تماماً في الاعتبار في عملية الإنتاج (E/2001/41، فقرة ٥٩).

١٩-٨ وسيركز هذا البرنامج الفرعي الذي تقع مسؤوليته على شعبة التنمية المستدامة والإنتاجية، على تيسير صياغة وتنفيذ استراتيجيات وسياسات وبرامج للتنمية المستدامة، ومساعدة البلدان الأعضاء في

متابعة خطة تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة وتحقيق هدفه، وكذلك أهداف وغايات إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، ولا سيما الهدف ٧ حول ضمان الاستدامة البيئية، ومنه الغاية المعنية بإدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج الوطنية وانحسار فقدان الموارد البيئية، والغاية المعنية باستدامة الحصول على مياه الشرب والمرافق الصحية الأساسية. وسيواصل هذا البرنامج الفرعي العمل باعتباره منتدى للحوار بشأن السياسات ووسيلة للتوصل إلى مواقف مشتركة وتعزيز الانسجام الإقليمي بين بلدان المنطقة؛ وتيسير التعاون الإقليمي، ولا سيما في إدارة الموارد المائية المشتركة وتحسين مهارات التفاوض لدرء النزاعات؛ ودعم بناء القدرات الوطنية والإقليمية في المجالات ذات الأولوية للتنمية المستدامة، ولا سيما في مجالي الإدارة المتكاملة للموارد المائية وكفاءة الطاقة (قرارا الإسكوا ٢٤٥ (د-٢٢، الفقرة ٥)؛ ٢٣٤ (د-٢١، الفقرة ٢))؛ وتيسير إنشاء وتنسيق آليات للرصد والإبلاغ بشأن القضايا البيئية (A/57/6، البرنامج ١٨، البرنامج الفرعي ١، الفقرة ١٨-١٣)؛ ومساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق إقامة التكتلات والشبكات وتحسين استخدامها للتكنولوجيا. وسيُنجز هذا العمل عن طريق الاضطلاع بأبحاث ودراسات تحليلية وعقد اجتماعات وحلقات دراسية؛ ونشر أفضل الممارسات؛ وبناء القدرات من خلال تنظيم ورشات العمل وتقديم الخدمات الاستشارية بشأن القضايا ذات الأولوية للتنمية المستدامة، والمتصلة بالمياه والطاقة والبيئة وقطاعات الإنتاج.